وزارة النقل

الرصد الإعلامي

التاريخ

الاحد 2024/11/3

أبرز العناوين

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
مجلس الوزراء يتَّخذ قرارات ترتبط برؤية التَّحديث الاقتصادي وتحديث القطاع العام	5+4+3	خبر صحفي
37.5% نسبة التأخير بمشاريع استراتيجية النقل	6	خبر صحفي
تراجع صافي أرباح الملكية الأردنية 7% في الربع الثالث من 2024	7	خبر صحفي
سلطة العقبة تتراجع عن قرار تعديل شريحة "الفواتير الجمركية"- وثيقة	8	خبر صحفي
الجمارك الاردنية تكشف آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء المتعلق بالإعفاء من الغرامات الضريبية والجمركية	9	خبر صحفي
الباص السريع يفاقم معاناة طلاب "الأردنية" بدلًا من حلها!	10	خبر صحفي
خبراء: استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع النقل مرهون بتجاوز التحديات	13+12+11	خبر صحفي
مسح ثقة المستثمرين في الأردن: تفاؤل ملحوظ رغم التحديات الاقتصادية العالمية	14	خبر صحفي
هل العقبة على موعد مع ثورة نقل صامتة؟	15	خبر صحفي
انخفاض ملموس اليوم وتوقع هطول مطري شمالي المملكة	16	خبر صحفي

مجلس الوزراء يتَّخذ قرارات ترتبط برؤية التَّحديث الاقتصادي وتحديث القطاع العام

أوَّلاً: قرارات تتعلَّق برؤية التَّحديث الاقتصادي:

- الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدِّل لقانون التَّعاون لسنة 2024م.

- الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدِّل لنظام عمَّال الزِّراعة لسنة 2024م.

- إقرار نظام صندوق استثمار جامعة العلوم والتِّكنولوجيا الأردنيَّة لسنة 2024م.

- إقرار نظام مزاولة مهنة صحَّة الفمّ والأسنان لسنة 2024م.

- الموافقة على إيصال التيَّار الكهربائي لمشروع الاستزراع السَّمكي / المرحلة الثَّانية في منطقة الجفر بمحافظة معان.

- الموافقة على توصيات لجنة تسوية القضايا العالقة بين المكلَّفين وبين دائرة ضريبة الدَّخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيَّة لـ(19) شركةً ومكلَّفاً.

- الموافقة على توصيات لجنة النَّظر في المطالبات العالقة بين المكلَّفين و/ أو المخالفين، وبين دائرة الجمارك الأردنيَّة، بتسوية (23) قضيَّة لمكلَّفين ومخالفين.

ثانياً: قرارات تتعلَّق بتحديث القطاع العام:

- الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معهد الإدارة العامَّة لسنة 2024م.

- إقرار نظام معدِّل لنظام التَّنظيم الإداري لصندوق الزَّكاة لسنة 2024م.

- الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام التَّنظيم الإداري للمؤسَّسة العامَّة للإسكان والتَّطوير الحضري لسنة 2024م.

ثالثاً: التَّعاون مع الدُّول الشقيقة و الصَّديقة:

- مذكَّرة تفاهم بين وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشُّؤون الدِّينيَّة الإندونيسيَّة.

عمان 2 تشرين الثاني (بترا)- أقرَّ مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها السَّبت، برئاسة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسَّان، جملة من القرارات المرتبطة برؤية التَّحديث الاقتصادي، وخارطة طريق تحديث القطاع العام، واتفاقيَّات تعاون مع دول شقيقة وصديقة.

في إطار رؤية التَّحديث الاقتصادي، قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدِّل لقانون التَّعاون لسنة 2024م؛ وذلك بهدف دعم وتمكين المشاريع الإنتاجيَّة الصَّغيرة والمتوسِّطة، وتوفير فرص العمل خصوصاً في المجالات الزِّراعيَّة.

وتشمل التَّعديلات المقترحة تأسيس صندوق التَّنمية التَّعاوني كرافعة أساسيَّة للعمل التَّعاوني؛ من أجل دعم وتمويل مشاريع التَّعاونيَّات، وتوفير الضَّمانات المناسبة لها؛ استجابة لمخرجات الاستراتيجيَّة الوطنيَّة مع توفير القروض والمنح للتَّعاونيَّات وضمان توزيع عادل لها يراعي عدم تكرار المشاريع.

كما تتضمَّن التَّعديلات المقترحة إنشاء معهد التَّنمية التَّعاوني؛ لغايات نشر الفكر التَّعاوني وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنيَّة على إدارة التَّعاونيَّات وأنظمة العمل والمحاسبة فيها؛ بما يعزّز من قدرة التَّعاونيَّات وتطوير أدائها، بالإضافة إلى تمكين المرأة والشَّباب ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة والقاطنين في مناطق الأطراف في القطاع التَّعاوني، من خلال تشجيعهم على تأسيس تعاونيَّات.

ويتضمَّن مشروع القانون كذلك أحكاماً لتنظيم أعمال التَّعاونيَّات ومراقبتها؛ للحفاظ على حقوق أعضائها وضمان استدامتها، وتنظيم استقبال التَّمويل والمنح الخارجيَّة وتوجيهها نحو تنمية القطاع التَّعاوني وتطويره، وتعديل إجراءات تشكيل وتسجيل الاتِّحادات التَّعاونيَّة النَّوعيَّة والإقليميَّة لتبسيطها وتسهيلها؛ بما يتوافق مع المبادئ التَّعاونيَّة وفق أفضل الممارسات الدَّوليَّة.

وتفتح التَّعديلات المقترحة المجال أمام الجمعيَّات التَّعاونيَّة للعمل بزخم في جميع القطاعات الاقتصاديَّة؛ من أجل تعزيز دورها في التَّنمية الشَّاملة، وتعزيز مشاركة وتمثيل القطاع التَّعاوني في مجلس إدارة المؤسَّسة التَّعاونيَّة الأردنيَّة، مع التَّركيز على زيادة تمثيل المرأة في هذا المجلس.

يُشار إلى أنَّ قطاع التَّعاونيَّات من القطاعات الواعدة التي تحقِّق تكامليَّة بين الموارد المتناثرة وتجميعها تعاونيَّاً من أجل استدامة الزَّخم الاقتصادي لها، وجعلها منتجة ومثمرة للمساهمين فيها، وتحرص الحكومة من خلال هذه القرارات على دعم هذا القطاع بشكل مؤسَّسي ومستدام.

كما قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدِّل لنظام عمَّال الزِّراعة لسنة 2024م، وبما يتناسب مع ما ورد في رؤية التَّحديث الاقتصادي فيما يتعلَّق بالنُّهوض بالقطاع الزِّراعي وتوفير فرص العمل للأردنيين.

ويتضمَّن مشروع النِّظام التَّعديلات المقترحة بشمول جميع العاملين في القطاع الزِّراعي بالتَّأمينات المشمولة بأحكام قانون الضَّمان الاجتماعي وضمان حصولهم على قدم المساواة ودون أيِّ تمييز على حقوقهم سواءً فيما يتعلَّق بالاشتراك في الضَّمان الاجتماعي، والإجازات السنويَّة والمرضيَّة وإجازة الأمومة والعطلة الأسبوعيَّة وتنظيم ساعات عملهم، وآليَّة احتساب بدل العمل الإضافي لهم، بغضِّ النَّظر عن عدد العاملين لدى صاحب العمل الزِّراعي.

ويهدف مشروع النِّظام إلى زيادة أعداد عمَّال الزِّراعة المشتركين في الضَّمان الاجتماعي، حيث أنَّ صدور نظام عمَّال الزِّراعة عام 2021م ساهم في زيادة عددهم إلى ثلاثة أضعاف ليبلغ 18155 عاملاً وعاملاً مقارنة مع 6259 عاملاً وعاملة قبل صدوره، ومن شأن التَّعديلات الجديدة المقترحة أن تزيد هذا العدد بشكل أكبر.

وتنسجم التَّعديلات الجديدة المقترحة مع مبدأ العدالة الاجتماعيَّة، من خلال تمكين العاملين في هذا القطاع من الحصول على حقِّهم في الحماية الاجتماعيّة، بغضِّ النَّظر عن عدد العاملين في المنشآت والحيازات الزِّراعيَّة، كما أنَّها ستسهم في جعل القطاع الزِّراعي جاذباً للأيدي العاملة الأردنيَّة (ذكوراً وإناثاً) الأمر الذي يسهم في توفير فرص العمل والحدِّ من البطالة.

وتحقِّق التَّعديلات الجديدة كذلك المساواة بين جميع العاملين في القطاع الزِّراعي فيما يتعلَّق بالتَّعويض عن إصابة العمل، وذلك من خلال شمولهم في التَّأمينات المشمولة بأحكام قانون الضَّمان الاجتماعي، كما أنَّها تسهم في تمكين وزارة الزِّراعة من القيام بواجباتها الخاصَّة بتنظيم القطاع الزِّراعي.

وعلى صعيد دعم وتقديم الخدمات للمشاريع الإنتاجيَّة، قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على إيصال التيَّار الكهربائي لمشروع الاستزراع السَّمكي / المرحلة الثَّانية في منطقة الجفر بمحافظة معان، الذي أُنشئ ضمن مبادرة الفروع الإنتاجيَّة التي أطلقت بتوجيهات ملكيَّة سامية عام 2008م.

ويهدف المشروع الذي تمَّ تصميمه ليكون الأوَّل من نوعه في الأردن، إلى إقامة وحدة إنتاجيَّة في مجال تربية وإكثار الأحياء المائيَّة، وإنتاج أسماك بجودة عالية، حيث يوفِّر عشرات فرص عمل لأبناء وبنات منطقة الجفر والمناطق المحيطة، والمساهمة في عملية تنميَّة المنطقة اقتصاديَّاً وتنمويَّاً.

وقد تمَّ ضمن هذا المشروع تدريب وتأهيل شباب وشابَّات من المنطقة للعمل في المشروع، لتمكينهم من تحسين ظروفهم المعيشية، واستثمار أفكارهم وطاقاتهم لخدمة مجتمعاتهم.

وأقرَّ مجلس الوزراء أيضاً نظام صندوق استثمار جامعة العلوم والتِّكنولوجيا الأردنيَّة لسنة 2024م؛ بهدف دعم أنشطة الجامعة وتمويل مشاريعها التَّنمويَّة، وذلك من خلال إنشاء صندوق للاستثمار بموازنة مستقلَّة، وبما ينسجم مع محرِّك الاستثمار في رؤية التَّحديث الاقتصادي.

ويُحدِّد النِّظام، الموارد الماليَّة لهذا الصَّندوق وأوجه الإنفاق منه، وتحديد جهة الإشراف عليه وإدارته؛ علماً بأنَّ نشاطات الجامعات الاستثماريَّة تُعدُّ من الحلول الاستراتيجيَّة لتحدِّياتها الماليَّة ونقص الموارد.

كما أقرَّ المجلس نظام مزاولة مهنة صحَّة الفمّ والأسنان لسنة 2024م؛ وذلك لغايات تنظيم مهنة الفمّ والأسنان بعد استحداثها بموجب قانون الصحَّة العامَّة؛ وبشكل يميّز ما بين مهنة فنّي صحَّة الفم والأسنان ومهنة مساعد فنّي صحَّة الفم والأسنان، مع تحديد اختصاص ممارسة كلّ من هاتين المهنتين وشروطهما، وبما ينسجم مع متطلَّبات تحسين جودة الحياة الوارد في رؤية التَّحديث الاقتصادي.

وقرَّر مجلس الوزراء أيضاً الموافقة على توصيات لجنة تسوية القضايا العالقة بين المكلَّفين وبين دائرة ضريبة الدَّخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيَّة لـ(19) شركةً ومكلَّفاً، وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدَّخل وقانون الضَّريبة العامَّة على المبيعات.

كما قرَّر الموافقة على توصيات لجنة النَّظر في المطالبات العالقة بين المكلَّفين و/ أو المخالفين، وبين دائرة الجمارك الأردنيَّة، بتسوية (23) قضيَّة لمكلَّفين ومخالفين؛ شريطة التزام المكلَّفين بدفع كامل المبالغ المتبقِّية عليهم مع أيّ رسوم أو ضرائب أو نفقات، خلال مدّة شهرين من تاريخ صدور هذا القرار.

ويأتي الاستمرار بهذه التَّسويات انسجاماً مع تنفيذ رؤية التَّحديث الاقتصادي، وبهدف تعزيز الالتزام الضَّريبي للمكلَّفين وفقاً لأحكام القانون، وتيسير بيئة الأعمال والاستثمار، والتركيز على رفع قيمة الإيرادات الضريبيَّة بما يسهم في تعزيز النموّ الاقتصادي، ورفد الخزينة، وتعزيز القدرة على تقديم الخدمات وإقامة المشروعات المرصودة لخدمة المواطنين.

وانسجاماً مع متطلَّبات تحديث القطاع العام، قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معهد الإدارة العامَّة لسنة 2024م؛ بهدف تعزيز دور المعهد في تمكين الموارد البشريَّة في القطاع العام ورفع كفاءاتها ومهاراتها، وإعداد القيادات ورفع كفاءة الجهاز الحكومي.، وبالتَّالي تحسين مستوى الخدمات المقدَّمة للمواطنين.

ومن شأن التَّعديلات الجديدة أن تحقِّق الحوكمة الخاصَّة لعمل المعهد، وذلك باستبدال اللَّجنة التَّوجيهيَّة بمجلس أمناء من أعضاء متطوّعين يرأسه الوزير المكلَّف بتطوير القطاع العام؛ تماشياً مع الممارسات الفُضلى، مع ضمان التَّشبيك مع الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص من خلال تمثيلها في مجلس الأمناء، والاستفادة من جهودها للنُّهوض بأداء المعهد.

وتتضمَّن التَّعديلات الجديدة إجراءات من شأنها تعزيز التحوُّل الرَّقمي ومأسسته في المعهد، واستيعاب المهام الجديدة له والمقرَّرة وفقاً لأحكام نظام إدارة الموارد البشريَّة رقم (33) لسنة 2024م.

كما أقرَّ مجلس الوزراء نظاماً معدِّلاً لنظام التَّنظيم الإداري لصندوق الزَّكاة لسنة 2024م؛ بهدف تطوير الهيكل التَّنظيمي للصندوق، واستحداث وحدات إداريَّة جديدة، بما يتواءم مع متطلَّبات تحديث القطاع العام، وبما يمكِّن الصَّندوق من أداء الواجبات المناطة به على أكمل وجه، وتحسين مستوى الخدمات التي يقدِّمها والتوسُّع فيها، والتي من أهمِّها: إقامة مشاريع تأهيليَّة مجَّانيَّة، ومساندة الأسر الفقيرة، وكفالات الأيتام، وترميم بيوت الأسر المحتاجة وبناء مساكن لهم وغيرها من البرامج والمشاريع الأخرى.

وقرَّر المجلس كذلك الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام التَّنظيم الإداري للمؤسَّسة العامَّة للإسكان والتَّطوير الحضري لسنة 2024م؛ بهدف تطوير عمل المؤسَّسة وتعزيز دورها في مجال التَّخطيط ورسم السِّياسات والتَّوجيه والقيادة، وتعزيز كفاءة العمل فيها، ومراعاة تطبيق رؤية المؤسَّسة وتنفيذ المهام المناطة بها، وذلك ضمن المسارين اللذين تعمل من خلالهما وهما: "مسار الإنتاج" الذي يسعى إلى تلبية الحاجة السكنيَّة للمواطنين و"مسار السِّياسات" القائم على رعاية قطاع الإسكان.

وفي إطار التَّعاون مع الدُّول الصَّديقة، قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على مذكِّرة تفاهم بين وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشُّؤون الدِّينيَّة الإندونيسيَّة؛ بهدف تعزيز التَّعاون بين البلدين في البرامج التَّعليميَّة، وتبادل الخبرات والتَّجارب والبحوث والدِّراسات، والاعتراف المتبادل بالمؤسَّسات التعليميَّة، وتبادل الأساتذة والمحاضرين والطَّلبة، وتبادل المنح الدِّراسيَّة.

37.5% نسبة التأخير بمشاريع استراتيجية النقل

خبرني - بلغت نسبة المشاريع المتأخرة عن الخطة الإستراتيجية لقطاع النقل العام للربع الثالث من العام الحالي 37.5 %، بحسب ما جاء في ملخص تقرير متابعة تنفيذ مشاريع الخطة الإستراتيجية لقطاع النقل.
وأظهر ملخص التقرير الصادر عن وزارة النقل أن عدد مشاريع الخطة الإستراتيجية الكلي بلغ (81) مشروعا وعدد المشاريع المتوفر معلومات عنها 81 مشروعا في هذا الربع وأن نسبة المشاريع التي تتقدم حسب الخطة الإستراتيجية 62.5 %.
وبلغ مجموع مشاريع وزارة النقل 16 مشروعا، تم إنجاز مشروع واحد منها فيما أنجز 9 مشاريع حسب الخطة بينما تتأخر 5 مشاريع عن الخطة ولا تتوفر معلومات عن مشروع واحد. وتم نقل مشروع دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع نقل منظم بين جسر ناعور ومطار الملكة علياء الدولي لأمانة عمان الكبرى فيما يتقدم مشروع دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع نقل منظم بين السلط وعمان حسب الخطة. وتتأخر دراسة مشروع إعادة تأهيل خطوط النقل الحضري في مدينتي إربد والزرقاء كما يتأخر مشروع دراسة إعادة توزيع أراضي وزارة النقل في الماضونة (مخطط شمولي المركز اللوجستي) وتحضير وثائق عطاء الاستثمار، كما يتأخر مشروع انشاء مجمع المحطة / حافلات التردد السريع بين مدينتي عمان والزرقاء ومشروع دراسة الجدوى الاقتصادية لمركز الشحن الجوي في مطار الملكة علياء الدولي. كما يتأخر عن الخطة الموضوعة مشروع الربط للنقل العام الربط بين مدينتي عمان والزرقاء / حافلات التردد السريع. ويتقدم حسب الخطة، مشروع إعادة تأهيل نقطة تفتيش الأرصاد الجوية في مطار الملكة علياء الدولي واستكمال أعمال باب المشتى حسب المتطلبات الأمنية، ومشروع تتبع ومراقبة وضبط المركبات والآليات الحكومية، وإدارة مشروع إعادة تأهيل وتوسعة وتشغيل مطار الملكة علياء الدولي حسب الاتفاقية الموقعة بين وزارة النقل والمستثمر. وعقد ورشات عمل محلية أو تدريبية. كما يتقدم حسب الخطة مشاريع: مشروع دراسة عمل نقل إداري لموظفي القطاع العام، وتدريب موظفي وزارة النقل، وشراء واستبدال أجهزة وشبكات الحاسوب، ومشروع صيانة الانظمة الإلكترونية والمعرفية والتقنية. ومشروع تتبع ومراقبة وضبط المركبات والآليات الحكومية فيما تم إنجاز مشروع نظام بيانات الطقس. وفيما يتعلق بمشاريع هيئة تنظيم النقل البري والبالغ عددها 32 مشروعا فتسير 5 مشاريع أسرع من الخطة وأنجزت 10 حسب الخطة فيما تتأخر 13 مشروعا ولم يبدأ العمل بعد بـ 4 مشاريع. وتأخرت مشاريع عقد دورات تدريبية للموظفين، وتوفير أجهزة حاسوب حديثة تلبي متطلبات الموظفين للقيام بمهامهم، تحديث وبناء قاعدة البيانات الخاصة بجميع انماط النقل للركاب واتمتة خدمات الهيئة، بناء القاعدة الجيوميكانيكية لهيئة تنظيم النقل البري، إعادة تأهيل البنية التحتية للنقل العام (مراكز الانطلاق والوصول) وادي موسى/ البترا داخلي. كما تأخرت مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية للنقل العام (مراكز الانطلاق والوصول) السلط في محافظة البلقاء، ادخال نظام النقل الذكي لتحسين خدمة النقل العام، وتوفير مواقف تحميل وتنزيل لوسائط النقل العام، تطوير النظام المحوسب للتنبؤ بالنقل/ النهوض بخدمات النقل العام. ويتأخر أيضا عن الخطة مشاريع: توفير انظمة رقابية الكترونية للنقل العام في مراكز الانطلاق والوصول، وتنفيذ مخرجات المخطط الشمولي المرحلة الثانية في محافظة جرش، دراسة بتحديد الحاجة وحجم الطلب في المملكة على خدمات التأجير السياحي والليموزين ونقل الركاب من خلال استخدام التطبيقات الذكية وخدمات التكسي، إعداد وإقرار تشريعات السكك الحديد. ولم يبدأ العمل بعد بمشاريع: التحقق الاوتوماتيكي من ترددات الانطلاق والوصول لوسائط النقل العام في مراكز الانطلاق والوصول، دراسة تقييم خدمات النقل العام، إعادة تأهيل خطوط النقل الحضري في مدينتي إربد والزرقاء/ تنفيذ مخرجات الدراسة، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع التحول إلى تشغيل الحافلات الكهربائية المستدامة والتي تعمل بالطاقة الشمسية للنقل العام في محافظات الكرك ومعان والطفيلة .

خبرني

تراجع صافي أرباح الملكية الأردنية 7% في الربع الثالث من 2024

رم - حققت شركة الملكية الأردنية أرباحا صافية بلغت 25.5 مليون دينار في الربع الثالث من العام الحالي لتتراجع بنسبة 7% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، وفق بيانات مالية رصدتها "المملكة."

وأظهرت البيانات أنه خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالي تحولت الشركة للخسائر بقيمة 1.8 مليون دينار، مقارنة مع صافي أرباح 10.8 مليون دينار في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وعلى جانب الإيرادات فقد انخفضت إيرادات الشركة بنسبة 2.7٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي لتصل إلى 566.6 مليون دينار.

رم

٦٠٣٨

الجريدة الرسمية

تعليمات معدلة لتعليمات البدل الذي تستوفيه السلطة
مقابل الخدمات التي تقدمها في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة ٢٠٢٤

المادة ١- تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات البدل الذي تستوفيه السلطة مقابل الخدمات التي تقدمها في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة ٢٠٢٤) وتقرأ مع التعليمات رقم (٧) لسنة ٢٠٠١ ، المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية وتعد جزءا منها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من التعليمات الاصلية بالغاء نص الفقرة (و) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

و. يستوفى بدل معاينة وختم الفواتير المحلية الواردة من المنطقة الجمركية عبر النقاط الفاصلة بين المنطقة والمنطقة الجمركية بالشكل المبين ادناه:

	البدل المستوفى
من (١-٥٠٠) دينار فواتير منشأ أردني وأجنبي	صفر
من (٥٠١-١٠٠٠) دينار فواتير منشأ اردني وأجنبي	دينار فقط
من (١٠٠١-١٠٠٠٠) دينار فواتير منشأ اردني وأجنبي	٥ دنانير

مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

سلطة العقبة تتراجع عن قرار تعديل شريحة "الفواتير الجمركية"- وثيقة

سرايا - العقبة - يوسف الطورة - تراجعت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عن قرار استيفاء بدل معاينة وختم الفواتير المحلية القادمة الى العقبة، بعد أن فرضت رسوم جمركية اضافية، بإدخال شريحة كانت معفاة سابقا من البدل الذي تسوفيه السلطة.

وكانت السلطة أدخلت شريحة الفواتير المعفاة سابقا من الرسوم الجمركية، بإضافة خمسة دنانير رسوم بدل معاينة وختم الفواتير المحلية، مطلع الشهر الجاري.

وأثار قرار مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، استهجان تجار ومستثمرون، بفرض رسوم إضافية على الفواتير "المحلية" القادمة الى العقبة التي لا تتجاوز قيمتها 1000 دينار.

واقر مجلس مفوضي سلطة العقبة الخاصة، تعليمات معدلة على تعليمات البدل الذي تسوفيه مقابل الخدمات التي تقدمها.

وتضمنت التعليمات المعدلة استيفاء بدل معاينة وختم الفواتير المحلية الواردة من المنطقة الجمركية، إعفاء كافة الفواتير دون 500 دينار.

وفرض رسوم دينار واحد على الفواتير من 500 دينار الى 1000 دينار، ورسم خمسة دنانير على كافة الفواتير المحلية والأجنبية التي تقدر قيمتها من ألف دينار الى 10 آلاف دينار.

وكانت الفواتير المحلية القادمة للمنطقة الخاصة بحد أدنى من ألف دينار معفاة من رسم الختم الجمركي واسترداد الضريبة، في حين يستوفى 5 دنانير على كافة الفواتير المحلية من ألف دينار ولا تتجاوز عشرة آلاف دينار بدل معاينة وختم الفواتير الجمركية الواردة من المنطقة الجمركية.

سرايا

آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (454) لسنة 2024 المتعلق بالإعفاء من الغرامات الضريبية والجمركية وبدل المصادرات المفروضه بموجب القانون والنفقات الإدارية المترتبة عليها

سابعا:- يطبق القرار على المبلغ المتبقي بعد تنزيل الأقساط المدفوعة لحساب القضية (المدار) قبل صدوره اما المبالغ المدفوعة والتي صدر القرار قبعد من المبالغ المتبقية على المكلفين بعد تطبيق القرار.

ثامنا:- الغرامات والمبالغ المترتبة نتيجة لتطبيق القرار لا يجوز تقسيطها ويتوجب دفعها فورا اما في حال رغبة صاحب العلاقة بدفع أي دفعات فأنها تتوقف بالتامين وحسب المدة المطلقة عند تمديد العقد.

تاسعا:- للعمليات الإحصائية يتم إضافة اجراء تطبيق القرار على صيغة اجراءات الملف على نظام القضايا المركزي، ويتحصر تطبيقه على القضايا الجمركية المكتملة او المنظم بها ضبوطات جمركية قبل تاريخ (2019/12/31) فقط.

عاشرا:- يتم دراسة الحالات المتاخية وإمكانية شمولها بالإعفاءات الواردة بالقرار من عدمه من قبل لجنة تتكون من مساعدي المديرات الآتية (مديرية الرقابة والتفتيش، مديرية الشؤون القانونية مديرية القضايا الجمركية) وترفع توصياتها الى مدير مديرية القضايا والذي يرفع تنسيبه الى عطوفة مساعد المدير العام للشؤون الفنية او من يقوم مقامه لإصدار القرار النهائي.

الحادي عشر:- لغايات تنفيذ البند رابعا من هذه الآلية يتم وضع إشارة لدى الأنظمة المالية لدى مديرية الشؤون المالية وعلى نظام المحاسب لمنع دفع أي مبالغ للمستحقين الأبعد حسم قيمة المبالغ التي تطبى منهما بموجب هذا القرار من المبلغ المستحقة عليه.

آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (454) لسنة 2024 المتعلق بالإعفاء من الغرامات الضريبية والجمركية وبدل المصادرات المفروضه بموجب القانون والنفقات الادارية المترتبة عليها

تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٤٥٤) ولغايات تنظيم إجراءات تسوية القضايا الجمركية، تنسب اللجنة اتباع الآلية التالية: -

اولا:- يقدم طلب خطي من المكلف او من يمثله لطلب تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٤) يتضمن رقم القضية محل التطبيق.

ثانيا:- يتم تسجيل الطلب لدى ديوان دائرة الجمارك، ويرقم وارد، ويرسل الى مديرية القضايا لدراسته واصدار التنسيب بخصوصه من القسم المعني.

ثالثا:- يصدر القرار بقبول او رفض الطلب من قبل مدير مديرية القضايا بناء على تنسيب القسم المعني.

رابعا:- يقدم تنازل من المكلف او من يمثله وفق الصيغة التالية:

" أتنازل أنا الموقع أدناه ..... الرقم الوطني: ..... تنازلا تاما ونهائيا لا رجعة فيه وأتعهد بعدم رفع دعوى مطالبة باسترداد أي أموال او رسوم او ضرائب او غرامات او بدلات خدمات او أي مبالغ أخرى مستحقة او تستحق الى على دائرة الجمارك خلال ثلاث سنوات من تطبيق القرار وبحدود المبلغ المعفى منه وأتعهد بتحمل كامل المسؤولية أمام الجميع، وضمان حقوق الغير"

خامسا:- يتم التعامل مع القضايا الجمركية التي يتم تعديل تكييفها، او تعديل أي من عناصر تحديد الغرامة بناءً عليها (القيمة، بنود التعريفة الجمركية من غير نسبة الرسم، والكميات) وفقا للتاريخ اكتشاف الفعل او تاريخ العقد الأصلي.

سادسا:- يطبق قرار مجلس الوزراء على الغرامات الجمركية والضريبية الناتجة عن القضايا الجمركية وفقات التحصيل الإدارية المترتبة عليها بموجب قانون تحصيل الأموال العامة فقط، ولا يشمل هذا القرار أي غرامات او مبالغ أخرى تستوفى من قبل المكلفين على البيانات الجمركية.

الجمارك الاردنية تكشف آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء المتعلق بالإعفاء من الغرامات الضريبية والجمركية

مدار الساعة - نشرت الجمارك الأردنية آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (454) لسنة 2024 المتعلق بالإعفاء من الغرامات الضريبية والجمركية وبدل المصادرات المفروضه بموجب القانون والنفقات الإدارية المترتبة عليها.

الساعة

الباص السريع يفاقم معاناة طلاب "الأردنية" بدلًا من حلها!

ازدحام غير مسبوق :طلاب عالقون في محطة الانتظار
نقص الباصات وسوء التنظيم يزيد من معاناة الركاب
حلول مقترحة من الطلاب: تعزيز الباصات وتنظيم المحطات

عواد الفالح - اشتكى عدد من طلبة الجامعة الأردنية لـ "أخبار اليوم" من المشاكل المستمرة التي تواجههم خلال استخدامهم للباص السريع، خاصة مع بداية الفصل الدراسي الجديد، حيث يضطرون للانتظار لفترات طويلة وسط ازدحام شديد، وغالبًا ما يأتي الباص ممتلئًا مما يزيد من معاناتهم.
ازدحام غير مسبوق :طلاب عالقون في محطة الانتظار
تستمر معاناة الطلاب يوميًا في محطات الباص السريع داخل الجامعة الأردنية، حيث يجبرون على الانتظار لفترات طويلة بسبب الازدحام. يقول الطالب سامي الشوابكة: "نضطر للانتظار وقتًا طويلًا دون أن نحصل على مقعد، مما يجعلنا نتأخر عن محاضراتنا". وتضيف الطالبة سارة العدوان: "في أيام الأحد والثلاثاء، يصبح مجمع الإنسانية مزدحمًا بشكل لا يطاق بسبب العدد الكبير من الطلاب."
نقص الباصات وسوء التنظيم يزيد من معاناة الركاب
يرى الطلاب أن أحد أسباب معاناتهم هو نقص عدد الباصات المخصصة للخطوط المزدحمة وسوء التنظيم في المحطات. يقول عمر العواملة: "الباص السريع كان من المفترض أن يحل أزمة التنقل، لكنه أصبح جزءًا منها". وتقول الطالبة ليلى المومني: "نحتاج لتعزيز عدد الباصات خلال أوقات الذروة، خاصةً في الفترات الأكثر ازدحامًا صباحًا وبعد الظهر."
حلول مقترحة من الطلاب: تعزيز الباصات وتنظيم المحطات
يقترح الطلاب تخصيص باصات فارغة لنقلهم خلال ساعات الذروة، بالإضافة إلى زيادة عدد الباصات المخصصة للخطوط المزدحمة.
يقول أحمد الخطيب: "نحن بحاجة لحلول عملية، مثل تخصيص باصات فارغة لنقل الطلاب مباشرة من الجامعة."
وتطالب الطالبة رشا الخوالدة بتحسين أمان المحطات من خلال وضع حواجز معدنية آمنة.
الكوستر بديلاً عمليًا :طلاب يفضلونه على الباص السريع
على الرغم من أن الباص السريع صُمم لحل أزمة التنقل، إلا أن بعض الطلاب يجدون الكوستر أكثر راحة خلال أوقات الذروة.
يقول خالد العبادي: "استخدام الكوستر أصبح أكثر عملية، حيث يمكنني الوصول إلى الجامعة بشكل أسرع ودون عناء التزاحم."
نقل المراكز الأساسية خارج وسط عمان لتخفيف الأزمات المرورية
يرى الطلاب أن أزمة الباص السريع جزء من مشكلة تخطيط أكبر تتعلق بتركز المراكز الأساسية في وسط عمان.
يقول طارق الفايز: "نقل بعض الجامعات والمستشفيات إلى خارج العاصمة قد يكون الحل الأفضل لتخفيف الضغط المروري."
حلول جذرية مطلوبة لتخفيف معاناة الطلاب
يؤكد طلبة الجامعة الأردنية على ضرورة اتخاذ إجراءات جذرية لتحسين الباص السريع، بما يشمل زيادة عدد الباصات، تنظيم المحطات، وتحسين البنية التحتية للنقل .يأمل الطلاب أن تلقى شكاواهم اهتمامًا جديًا من الجهات المعنية، لضمان تنقل آمن وسلس في المستقبل.

اخبار اليوم

خبراء: استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع النقل مرهون بتجاوز التحديات

ابراهيم المبيضين وتيسير النعيمات

عمان- فيما شدد خبراء في قطاعي النقل وتكنولوجيا المعلومات على أهمية دمج قطاع النقل بالذكاء الاصطناعي لتطوير القطاع وتحسين خدماته إضافة إلى تدريب العاملين فيه على استخداماته أكد هؤلاء أن ثمة تحديات لا بد من تجاوزها.

وأشاروا إلى أن هذه التحديات تتمثل في الكلفة والاستثمار، وتحدي الكفاءات البشرية، وتحديات تتعلق بخصوصية البيانات والأمان، والاعتبارات الأخلاقية لتجنب التحيز والتمييز، وتحدي القبول العام، وتحديات أخرى تتعلق بـالتعقيد التقني.

يأتي هذا في وقت أكد فيه مصدر رسمي في وزارة النقل لـ"الغد" أن الوزارة شرعت في تدريب الموظفين في هذا المجال وهي تقوم بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، على تعزيز الكفاءة المؤسسية من خلال دمج الذكاء الاصطناعي في قطاعات حيوية كالنقل، ما يتيح فرصا كبيرة لرفع جودة خدماتنا للمواطنين وتبسيط إجراءاتها.

وأوضح أن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد تكنولوجيا حديثة، بل هو أداة قوية من شأنها تحسين الكفاءة وتسهيل الإجراءات ورفع مستوى الخدمات الحكومية.

وأكد خبراء في مجال التقنية أهمية إدماج الذكاء الاصطناعي في كل القطاعات الاقتصادية الحيوية ومنها قطاع النقل، للاستفادة مما توفره هذه التقنيات من مزايا زيادة الإنتاجية وزيادة الكفاءة والفعالية وتوفير الوقت والجهد، واتخاذ القرارات الفعالة بناء على البيانات المتوافرة.

وأشاروا إلى أهمية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في الأردن وما جاء في خطتها التنفيذية من مشاريع وبرامج لإدخال الذكاء الاصطناعي في قطاع النقل لإحداث نقلة نوعية فيه، وأوضحوا أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يحسن من السلامة المرورية ويمكن أن يسهم من خلال تطبيقاته بتقليل الازدحامات وإحداث تأثير بيئي منخفض، وتوفير تجارب سفر مميزة، وإيجاد منظومة نقل عام فعالة، وزيادة كفاءة عمليات النقل بكل أنواعها.وأكد الخبراء أن ثمة تحديات يمكن أن تواجه إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع النقل من أهمها تحدي الكلفة والاستثمار، وتحدي الكفاءات البشرية، وتحديات تتعلق بخصوصية البيانات والأمان، والاعتبارات الأخلاقية لتجنب التحيز والتمييز، وتحدي القبول العام، وتحديات أخرى تتعلق بـالتعقيد التقني.

وزير النقل السابقة لينا شبيب اعتبرت أن الذكاء الاصطناعي مهم لتحسين مستوى الخدمات وإيجاد حلول للازدحامات المرورية وإيجاد تغذية راجعة تفيد في تحسين مستوى الخدمة.وشددت شبيب على أن الذكاء الاصطناعي هو أداة لتطوير النقل لكنه ليس حلا بذاته، مشيرة إلى أهمية وجود قاعدة بيانات وتدريب العاملين في القطاع.وشددت على ضرورة ربط كل تخصص في الجامعات والمعاهد باستخدامات الذكاء الاصطناعي فخبير تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي لا يمكنه تقديم حلول أو استخدامات للنقل وهو يجهل قطاع النقل.

ونوهت إلى أهمية التدريب وإلى وجود خبراء نقل وذكاء واقتصاديين لتحقيق الفائدة من الذكاء الاصطناعي في قطاع النقل وتوفر بيانات حول الطرق والاشارات الضوئية والازدحامات والحوادث ومحطات الانطلاق والوصول لتحقيق الفائدة من الذكاء الاصطناعي.

وأشارت إلى البعد الاجتماعي بوجود من يقاوم استخدام التكنولوجيا للاعتقاد بأنه يقلل فرص العمل، مشددة على أن الذكاء وسيلة وأداة للمساعدة لكنه بذاته لا يحل مشاكل ونحتاج إلى بيانات وتدريب وإلى وقت مع مراعاة خصوصية وأمن الناس.

وترى شبيب أن التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي مهم في مجالات النقل وانظمته واستخداماته كثيرة مثل مراقبة الخطوط ومعرفة مشاكل الناس في حركة التنقل والازدحامات وأماكنها والحوادث وتحديث تحذيرات وتنبيهات حول الطرق وأوضاعها .

وأكدت أهمية أن تدمج وزارة النقل الذكاء الاصطناعي في الإستراتيجيات والخطط والتدريب وتنفيذ المشاريع.

من جانبه، دعا خبير النقل والمرور حازم زريقات لتشجيع المشاريع المرتبطة بإدماج النقل في الذكاء الاصطناعي لزيادة كفاءة شبكة النقل وتحسين تجربة المستخدم وتحسين الخدمة وزيادة كفاءتها وتحسين شبكة المرور والطرق وخدمات النقل والشحن وكل ما يتعلق بقطاع النقل.

وأشار زريقات إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي يحتاج إلى توفر البيانات والتعلم من الواقع وبناء الخطط والإستراتيجيات ووضع البنية التحتية وتوفير قاعدة بيانات والقدرة على معالجتها وبناء الحلول ومشاركة البيانات والتعاون مع القطاع الخاص وأي مهتم وخبير في هذا المجال .

ويرى أن العاملين في القطاع يحتاجون إلى التدريب والتأهيل وبناء القدرات وتوفر شبكة اتصالات ومعلومات وبيانات .

وعقدت ورشة تدريبية في مبنى وزارة النقل، أخيرا في مجال الذكاء الاصطناعي برعاية أمين عام وزارة النقل فارس أبودية.

وجاءت هذه الورشة التي نظتمها وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالتعاون مع المركز الأردني للتصميم والتطوير (JODDB)ضمن المشروع الوطني لوزارة الاقتصاد الرقمي بهدف رفع الوعي وبناء قدرات موظفي القطاع العام في مجال الذكاء الاصطناعي والمنبثق عن الإستراتيجية الأردنية للذكاء الاصطناعي وخطتها التنفيذية للأعوام 2023 – 2027 وشارك في الورشة مديرو ورؤساء أقسام من موظفي وزارة النقل.

ويمكن تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه مجموعة من الخوارزميات والتقنيات والأنظمة التي تهدف إلى تعليم أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات كيفية القيام بمهام تشابه مهام الذكاء البشري، حيث يتيح الذكاء الصناعي لأجهزة الكمبيوتر والأنظمة القدرة على استخدام البيانات والمعرفة لاتخاذ القرارات، وحل المشاكل، وتنفيذ المهام بشكل ذكي ودقيق وسريع، دون الحاجة إلى تدخل بشري.

وفي تعريف آخر يمكن وصف الذكاء الاصطناعي أنه التقنية التي تسمح لجهاز الحاسوب أن يفكر، ويتصرف، ويستجيب كما لو أنه إنسان.

بالنسبة لوضع الأردن تجاه تبني الذكاء الاصطناعي، كانت الحكومة بدأت بالاستجابة لمكونات الثورة الصناعية الرابعة، حيث أقرت إستراتيجية الذكاء الاصطناعي للأعوام 2022-2027، مع خطتها التنفيذية والتي شملت مشاريع ذكاء اصطناعي تسعى الحكومة لتنفيذها خلال فترة الإستراتيجية في القطاعات كافة ومنها قطاع النقل، كما اقرت الحكومة سابقا الميثاق الأخلاقي للذكاء الاصطناعي هذا العام وأنشأت المركز الوطني للأمن السيبراني.

ويقدر عدد مستخدمي الإنترنت في الأردن بأكثر من 11 مليونا كما يقدر عدد مستخدمي الهواتف الذكية بأكثر من 7.8 مليون مستخدم.

ومن جانبه أكد الخبير في مجال التقنية والاتصالات وصفي الصفدي أن الذكاء الاصطناعي يتطور بشكل متسارع في العالم كله، وأصبح يتدخل ويدخل بقوة في معظم القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع النقل، حيث طوعت الكثير من الدول ادواته وتطبيقاته لخدمة هذا القطاع الحيوي لتسهيل حياة الناس وضمان قطاع يدار ويقدم خدمات بشكل أكثر فعالية وأمن وسهولة.

وقال الصفدي "إن الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على إحداث ثورة في قطاع النقل في الأردن، حيث يقدم فوائد كبيرة من حيث الكفاءة والسلامة والاستدامة."

وعن أبرز فوائد دمج الذكاء الاصطناعي في قطاع النقل بين الصفدي أنه قادر على توفير ميزة (تحسين السلامة)، مشيرا إلى أنه يمكن للأنظمة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي تحليل بيانات المرور في الوقت الفعلي، والتنبؤ بالحوادث المحتملة، وتنفيذ التدابير لمنعها.

وأشار إلى أنه قادر على (تحسين إدارة المرور)، حيث يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي تحسين تدفق المرور، والحد من الازدحام، وتقليل وقت السفر.

وأكد الصفدي على قدرة انظمة الذكاء الاصطناعي على (إحداث تأثير بيئي منخفض) موضحا أن الذكاء الاصطناعي يمكنه المساعدة في تحسين المسارات، والحد من استهلاك الوقود، وخفض انبعاثات الكربون.

وبين أنه يمكن أن يوفر (تجارب سفر مخصصة)، حيث يمكن للتطبيقات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي تقديم توصيات سفر مخصصة وتحديثات في الوقت الفعلي وخدمات مخصصة.

واضاف الصفدي "انظمة الذكاء الاصطناعي يمكنها أن توجد (منظومة نقل عام فعّال)، عبر إيجاد تطبيقات تحسن وترتب جداول الحافلات والقطارات، وتحسين تخطيط الطريق، وتعزيز تجربة النقل العام بشكل عام، فضلا عن اهميته لتنفيذ ما يسمى (الصيانة التنبؤية) من خلال التنبؤ بفشل المعدات، مما يسمح بالصيانة في الوقت المناسب والحد من وقت التوقف."

ولفت الصفدي إلى مفهوم جديد مرتبط بالذكاء الاصطناعي وقطاع النقل وهو مفهوم (المركبات ذاتية القيادة) يمكن للسيارات والشاحنات ذاتية القيادة تحسين السلامة على الطرق، والحد من الازدحام المروري، وزيادة كفاءة النقل.

ولتبني الذكاء الاصطناعي في قطاع النقل أكد الصفدي اننا نحتاج إلى توفير المعلومات واستعداد القطاع للموضوع.

وبين أننا بحاجة إلى توافر البيانات والجودة، لأن الوصول إلى بيانات موثوقة ودقيقة أمرا بالغ الأهمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي للعمل بشكل فعال.

وأكد أهمية متطلب البنية التحتية الحالية مثل الطرق والجسور وأنظمة النقل العام والتي يجب أن تكون متوافقة مع الحلول التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، فضلا عن أهمية متطلب الخبرة التكنولوجية، حيث تعد القوى العاملة الماهرة ضرورية لتطوير وتنفيذ وصيانة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

وأكد الصفدي أهمية متطلب الإطار التنظيمي لأن هناك حاجة إلى لوائح واضحة وداعمة لتسهيل تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وعلى صعيد متصل قال الصفدي "ثمة تحديات يمكن أن تواجهنا في تطبيق الذكاء الاصطناعي في قطاع النقل: منها خصوصية البيانات والأمان حيث أن حماية البيانات الحساسة، مثل المعلومات الشخصية وأنماط السفر، تشكل مصدر قلق كبيرا."
وأكد أن هنالك تحديات أخرى مثل الاعتبارات الأخلاقية إذ يجب تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي وتنفيذها بشكل أخلاقي لتجنب التحيز والتمييز، وتحدي القبول العام إذ يعد التغلب على المخاوف العامة بشأن الذكاء الاصطناعي، وخاصة فيما يتعلق بالمركبات ذاتية القيادة، أمرا ضروريا للتبني الناجح.
وأشار الصفدي إلى تحدي التكلفة والاستثمار، فقد يكون تنفيذ حلول الذكاء الاصطناعي مكلفا، ويتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والبنية التحتية.وقال الصفدي "هناك تحديات أخرى تتعلق بـالتعقيد التقني إذ يتطلب تطوير ونشر أنظمة الذكاء الاصطناعي المعقدة خبرة متخصصة ومهارات تقنية."وشدد على أن أبرز التحديات يتمثل في كفاءة القدرات البشرية وتدريبها، وقال " واحدة من أهم التحديات التي يمكن أن تواجه العاملين في قطاع النقل هي الكفاءات وخاصة إن معظم العاملين في الميدان بعيدين عن الاستخدام التقني مما يخلق فجوة رقمية كبيرة تحتاج لوقت كبير لردمها وبناء طاقات بشرية مؤهلة للتعامل معها."
وقال الخبير الاستراتيجي التقني م.هاني البطش ان "الرؤية المستقبلية لقطاع النقل في الأردن واضحة المعالم، حيث يسعى إلى الاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين ورفع كفاءة القطاع إذ تؤكد الجهود المبذولة في مجال التدريب وبناء القدرات، بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير البنية التحتية الرقمية، على وجود استعداد حقيقي لدمج هذه التقنية المتطورة في القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع النقل."وقال البطش "الأردن يشهد اليوم جهود دمج الذكاء الاصطناعي في قطاعات مختلفة ومنها في قطاع النقل الذي يشهد زخمًا متزايدًا."
وبين ان وزارة النقل تسعى بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة إلى تعزيز الكفاءة المؤسسية من خلال دمج هذه التقنية المتطورة في قطاعات حيوية مثل النقل. وتشمل هذه الجهود تنظيم ورش تدريبية مكثفة تهدف إلى رفع الوعي وبناء قدرات الموظفين الحكوميين في مجال الذكاء الاصطناعي على صعيد الجاهزية الحالية للقطاع، تركز الجهود على عدة محاور رئيسية.
وأكد أن الحكومة تمضي حاليا في مشروع ومبادرات طموحة لتدريب حوالي 15 ألف موظف حكومي في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2027، من خلال معهد الإدارة العامة، مما يعكس التزام الحكومة بتطوير الكوادر الوطنية وتمكينها من مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.
وفي الجوانب الفنية قال البطش "يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحول قطاع النقل بشكل جذري من خلال مجموعة واسعة من التطبيقات، حيث يمكن للأنظمة الذكية تحليل البيانات المرورية في الوقت الفعلي لتعديل إشارات المرور وتوجيه السائقين بأفضل الطرق ويعمل على تحسين إدارة حركة المرور، مما يقلل الازدحام ويوفر الوقت."
وقال "الذكاء الاصطناعي يساعد في تحسين جداول الحافلات وسيارات النقل العام بناءً على الطلب الفعلي، مما يجعل التنقل العام أكثر كفاءة ويقلل من وقت الانتظار."واكد انه يمكن لتحليل البيانات الذكية تحسين خدمات النقل التشاركي مثل أوبر وكريم، من خلال تحديد الأسعار الأمثل وتوجيه السائقين إلى الركاب بكفاءة ويعمل.
وقال "الذكاء الاصطناعي يسهم في تحسين إدارة أساطيل النقل من خلال تتبع المركبات وتحليل سلوك السائقين وتخطيط الصيانة بشكل أفضل وكذلك أنظمة مساعدة السائق الذكية مثل التحذير من الاصطدام والكبح التلقائي ستساهم في تقليل حوادث الطرق بشكل كبير وبالتالي يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تصميم مدن ذكية أكثر كفاءة واستدامة من خلال تحسين تخطيط النقل والبنية التحتية."
واتفق البطش مع الصفدي في أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في قطاع النقل يواجه تحديات عدة تعيق تقدمه وأول هذه التحديات هي التكلفة المرتفعة لتطوير وتنفيذ هذه التقنيات الحديثة فالتحول إلى أنظمة ذكية يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا والتدريب.
بالإضافة إلى ذلك، تعتمد فعالية هذه الأنظمة بشكل كبير على جودة البيانات المتاحة، فبيانات غير دقيقة أو ناقصة يمكن أن تؤدي إلى نتائج مضللة.أما على صعيد الخصوصية والأمان، فيثير جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات مخاوف بشأن حماية المعلومات الشخصية، لذلك، فإن وضع ضوابط صارمة لحماية البيانات أمر بالغ الأهمية.
ولفت إلى أن الاعتماد الكبير على التكنولوجيا يجعل أنظمة النقل الذكية عرضة للأعطال التقنية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على حركة المرور، لافتا الى ان من التحديات التي تواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي في النقل، مقاومة التغيير من قبل بعض الأفراد، ونقص الوعي بفوائد هذه التقنيات.وقال البطش "القوانين واللوائح الحالية قد لا تكون كافية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع النقل، وللتغلب على هذه التحديات، يجب بذل جهود كبيرة في عدة مجالات، منها الاستثمار في البحث والتطوير، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وحماية البيانات، وتدريب الكوادر البشرية، وتحديث التشريعات والقوانين كما يجب العمل على بناء الثقة لدى الجمهور في هذه التقنيات من خلال توعية المجتمع بفوائدها ومخاطرها."

الغد

مسح ثقة المستثمرين في الأردن: تفاؤل ملحوظ رغم التحديات الاقتصادية العالمية

نبأ الأردن- أصدر منتدى الاستراتيجيات الأردني، نتائج الجولة الثانية عشرة من مسح ثقة المستثمرين في الأردن، الذي يصدره المنتدى دوريًّا. ويغطي المسح الذي أجري خلال شهر أيلول الماضي الفترة ما بين أيلول 2023 وأيلول 2024، بهدف استطلاع رأي المستثمرين في الأردن حول البيئة الاستثمارية بشكل عام، وأثر مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي، وخارطة طريق تحديث القطاع العام، بعد مرور قرابة عامين على بدء التنفيذ، كما يستطلع المسح رأي المستثمرين بمدى تأثر أعمالهم بالأحداث الإقليمية والعالمية التي نشهدها اليوم بشكل خاص.وقد غطى المسح عينة واسعة من الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، ومن مختلف القطاعات الاقتصادية، والصناعية، والتجارية، والزراعية، والخدمية، شملت نحو 574 مقابلة مكتملة مع أصحاب الشركات وقادة الأعمال.وبينت نتائج المسح، أن ما نسبته 48.1% من المستثمرين يتوقعون أن حجم تعاملاتهم الاقتصادية خلال السنة المقبلة ستكون أفضل مما هي عليه الآن. فيما يلاحظ أن القطاع الزراعي هو الأكثر تفاؤلاً بمستقبل نشاطه الاقتصادي وبنسبة 60% ، يليه القطاع الخدمي بنسبة 48.8%، ثم القطاع الصناعي بنسبة 45.8. %وفيما يخصّ توقعات المستثمرين للوضع الاقتصادي في الأردن "بشكل عام" خلال الـ 12 شهرًا المقبلة، فقد أظهرت النتائج أن المستثمرين متفائلون، إذ أشار ما نسبته 36.6% إلى أن الوضع الاقتصادي سيكون أفضل.وحول مدى تأثر المستثمرين محليًّا بالأحداث العالمية والإقليمية، أشار الغالبية منهم 67.8% إلى أن أعمالهم قد تأثرت جراء الزيادة في أسعار مدخلات الإنتاج. فيما أشار 69.2% من المستثمرين إلى عدم مواجهة أعمالهم أي معيقات فيما يتعلق بسلاسل التوريد.وفيما يتعلق بقيام المستثمرين بتوسيع أعمالهم أو تقليصها خلال تسعة الشهور الأولى من العام 2024. فقد أظهرت نتائج المسح أن النسبة الأعلى منهم53.7% قد حافظوا على أعمالهم كما هي، في حين ارتفعت نسبة من قاموا بتوسيع أعمالهم من المستثمرين إلى 17.8% في الجولة الحالية مقارنة مع 14.5% في الجولة السابقة.وفيما يتعلق بمبادرات خارطة طريق تحديث القطاع العام، وآراء المستثمرين حول وجود تغيير بعد مرور عامين من بدء تنفيذها، أظهرت النتائج أن 57.8% من المستثمرين يرون أن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح.وفي التوصيات، أشار منتدى الاستراتيجيات إلى ضرورة العمل على تحفيز النشاط الاقتصادي، وتحقيق نمو قوي ومستدام وفق مساري التحديث الاقتصادي والإداري.وأكد المنتدى ضرورة العمل على تشجيع إقبال الشركات المسجلة في الأردن على الإدراج في سوق عمال المالي، والإسراع في تنفيذ المبادرات المتعلقة به ضمن رؤية التحديث الاقتصادي.وأوصى المنتدى بضرورة بذل المزيد من الجهود لتنفيذ مبادرات خارطة طريق تحديث القطاع العام وفق مكوناته السبعة؛ لتعزيز النظرة الإيجابية لدى ما يزيد على نصف المستثمرين الذين لمسوا تغيرًا إيجابيًّا.واختتم المنتدى توصياته، بالإشارة إلى ضرورة التركيز على التنفيذ الفعلي للإجراءات والسياسات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية، والاستمرار بتنفيذ المبادرات المتبناة ضمن رؤى التحديث الاقتصادي والإداري، مع ضرورة تتبع الإنجاز في تنفيذ المبادرات، وقياس انعكاساتها على أداء الشركات، وعلى أداء الاقتصاد الوطني ككل.

نبأ

هل العقبة على موعد مع ثورة نقل صامتة؟

هبة الحاج- في ردٍّ على استفسار من أخبار البلد حول الخطوات التي اتخذتها سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لتنظيم قطاع النقل، قال الناطق باسم السلطة، فايز الفايز، إن السلطة، ممثلة بمديرية النقل، عملت على تنفيذ جملة من الإجراءات لضمان وسائل نقل آمنة، وخدمة عالية الجودة، مع الحفاظ على حقوق المواطنين.

وأوضح الفايز أنه ضمن إطار مشروع تطوير خطوط النقل، قامت السلطة بتوحيد المرجعيات لقطاع النقل العام في العقبة، حيث تم تملك عدد من الخطوط العامة المملوكة للأفراد، إضافةً إلى شراء عشرين حافلة حديثة دخلت الخدمة على كافة طرق المدينة، كما شمل التطوير استقدام حافلات كهربائية صديقة للبيئة تعمل على مسارات وترددات سريعة، مما يسهم في تحسين خدمة النقل العام وتوفير وسائط نقل ملائمة وسريعة للمستخدمين.

وأضاف أن مديرية النقل تعمل على إزالة التشوهات والآثار السلبية التي كانت تؤثر على سلامة النقل وسلامة الركاب، حيث تم البدء بعملية تطوير وتأهيل البنية التحتية بشكل عام، بغية رفع كفاءة قطاع النقل.

وأشار إلى أن السلطة تطبق إجراءات صارمة للسلامة العامة للحد من الحوادث، وتحرص على تلبية احتياجات الركاب وفقًا للمعايير العالمية، لتعزيز الموقع الاستراتيجي لمدينة العقبة كمركز نقل متكامل.

البلد

انخفاض ملموس اليوم وتوقع هطول مطري شمالي المملكة

عمان 3 تشرين الثاني (بترا)-يطرأ اليوم الأحد، إنخفاض ملموس على درجات الحرارة، ويكون الطقس غائما جزئيًا ولطيفًا في أغلب المناطق، ومعتدلًا في الأغوار والبحر الميت والعقبة، ويتوقع في ساعات ما بعد الظهر هطول زخات من المطر شمالي المملكة وأجزاء محدودة من المناطق الوسطى والشرقية قد يصحبها الرعد في بعض المناطق، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة تنشط على فترات.

وتحذر إدارة الأرصاد الجوية في تقريرها، من خطر تشكل الضباب في ساعات الصباح الباكر فوق المرتفعات الجبلية العالية ومناطق البادية الشمالية الشرقية، وسائقي المركبات من الإنزلاق على الطرقات التي تشهد هطولًا مطريا، ومن احتمال تدني مدى الرؤية الافقية بسبب الغبار في مناطق البادية الشمالية الشرقية

ويكون الطقس يوم غدٍ الاثنين، لطيفًا في أغلب المناطق، ومعتدلًا في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور الغيوم على ارتفاعات مختلفة، ويتوقع خلال ساعات الصباح هطول زخات متفرقة من المطر في شمال المملكة، وتكون الرياح غربية معتدلة السرعة تنشط أحياناً.

ويبقى الطقس الثلاثاء، لطيفًا في أغلب مناطق المملكة، ومعتدلًا في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور بعض الغيوم على ارتفاعات منخفضة، وتكون الرياح شمالية شرقية الى شمالية غربية خفيفة السرعة.

ويطرأ يوم الأربعاء، إرتفاع قليل على درجات الحرارة ليصبح الطقس لطيفًا فوق المرتفعات الجبلية العالية، ومعتدلًا في باقي المناطق، مع ظهور بعض الغيوم على ارتفاعات متوسطة في جنوب المملكة، وتكون الرياح جنوبية شرقية خفيفة السرعة.

وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في شرق عمان اليوم ما بين 21 - 12 درجة مئوية، وفي غرب عمان 19 - 10، وفي المرتفعات الشمالية 17 - 9 ، وفي مرتفعات الشراة 19 - 8، وفي مناطق البادية 24 - 13، وفي مناطق السهول 21 - 12، وفي الأغوار الشمالية 28 - 17، وفي الأغوار الجنوبية 30 - 19، وفي البحر الميت 29 - 18، وفي خليج العقبة 28 - 17 درجة مئوية.

بترا